

Distr.: General  
9 September 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة  
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين،  
والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين":  
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات  
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ  
مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من باكس روماننا، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130114 130114 13-60897X (A)



## بيان

## مقدمة: خطوة إلى الأمام، وخطوتان إلى الخلف

كان الغرض الرئيسي للأهداف الإنمائية للألفية دخول عصر جديد من التنمية يقضي على الفقر المدقع ويسمح بزيادة المساواة فيما بين البشر في هذا العالم. ومع أن الأهداف الإنمائية للألفية قد أدت إلى تقدم وتنمية مشهودين، ما زالت هناك عقبات عديدة بشأن كيف أفاد تنفيذ تلك الأهداف النساء، والفتيات والشابات، ويواصل إفادتهن. وحاليا، ما زال الافتقار إلى المساواة والإنصاف بين الجنسين على جميع مستويات المجتمع يمثل قضية مثيرة للتراغ على الصعيد العالمي ويجول دون أن تصبح النساء، والفتيات والشابات ليس فقط مستفيدات من التنمية بل أيضا عناصر تنمية.

وتدرك باكس روماننا، وهي منظمة غير حكومية كاثوليكية فريدة من نوعها تضم حركة طلابية وحركة مهنية على حد سواء، إدراكا تاما أن التعليم هو السبيل الرئيسي لتزويد النساء والفتيات والشابات بالأدوات اللازمة لكي يصبحن عناصر تغيير متمكنة. بل إن الأمين العام، في تقريره الأخير المعنون "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" (A/68/202)، أقر بأن النساء والفتيات قوى محرركة رئيسية للتنمية. وعلى وجه اليقين، فإن للتعليم دورا رئيسيا يؤديه في السماح للنساء، والفتيات والشابات أن يصبحن هذه القوى المحركة الحاسمة للتنمية. ومع ذلك، في كثير من البلدان، يشكل التعليم العالي للشابات والفتيات تحديا ويبدو الحصول على التعليم الأعلى ضربا من الخيال. وقد حرم الافتقار إلى التعليم الجيد للنساء، والفتيات والشابات من قدرتهن على الإسهام في رفاه مجتمعاتهن المحلية وبلدتهن ككل. وعلاوة على ذلك، فإنه في سياق الاقتصاد الكلي العالمي، لا سيما عند النظر في الحاجة إلى التحرك نحو خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ محدثة للتحويلات، يتسم التعليم الجيد بأهمية شديدة للانتقال من مرحلة الخطاب القديم للتنمية المرتكزة على النمو. ويجب أن يكون التقدم مشروطا بتحقيق التنمية البشرية، وإشباع احتياجات الحياة والتواءم مع العالم الطبيعي. وهذا يقتضي تقليص آثارنا الإيكولوجية، التي تتجاوز حاليا القدرة البيولوجية لكوكب الأرض، وخلق أنماط من الاستهلاك والانتاج المستدامين. وتؤدي البيئات المتدهورة إلى اقتصادات متدهورة وتوقع أضعف الفئات في فخ نمط دوري من الفقر. ومما لا شك فيه أن الإنفاذ التام لنموذج إنمائي تكون فيه المرأة القوة الدافعة للتغيير لا يمكن تحقيقه في الوقت الذي يكون فيه العالم غارقا في صراع مستمر على الموارد المحدودة.

## التحرك إلى الأمام: النساء، والفتيات والشابات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

يوشك عصر الأهداف الإنمائية للألفية أن ينتهي ويمر العالم الآن بعملية تحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، في حين أن من الأهمية بمكان إبراز إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الأهم هو فهم الطريقة التي يمكن بها التغلب على التحديات المحيطة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل صياغة خطة تنمية تكون شاملة لاحتياجات النساء، والفتيات والشابات. وللنساء، والفتيات والشابات دور رئيسي يؤديه في مجال التنمية غير أنهن ما زلن يواجهن تمييزا عاليا المستوى يحول دون أن ترتب إسهاماتهن آثارا في مجتمعاتهن. وفي حين أننا نسلم بأنه، في المناطق النامية، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١،٢٥ دولار في اليوم من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٠، يجب أن نلاحظ أن المرأة ما زالت تمثل نسبة ٧٠ في المائة من فقراء العالم.

ويجب السماح للنساء، والفتيات والشابات بالاشتراك في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهن ومجتمعاتهن ككل. ويجب اعتبار الشباب والفتيات شريكات على قدم المساواة في إعداد إطار عمل لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا سيساعد على تحسين الأوضاع التي تعيش فيها النساء، والفتيات والشابات وتمكينهن من المساعدة على جعل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فعالة ومعقولة قدر الإمكان. وتسلم باكس روماننا بإنجازات المنظمات الشريكة في جهودها الرامية إلى تمكين الشباب والفتيات. وقد كانت المنظمات التي يقودها الشباب والتي تخدم الشباب في صلب التنمية طوال عقود وتتوق إلى مواصلة القيام بدور إيجابي في إعداد إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا هو سبب اهتمامنا الشديد بالمؤتمر العالمي المعني بالشباب لعام ٢٠١٤، الذي سيعقد في سري لانكا، ويراد به أن يتيح للشباب العمل بصورة مباشرة مع صانعي السياسات المنتمين للحكومات، ووكالات الأمم المتحدة والقطاعات الأخرى التي تؤثر على حياة الشباب.

وباكس روماننا مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بإقامة شراكات عالمية لها أهميتها. ولهذا السبب، ينبغي أن تقوم خطة ما بعد عام ٢٠١٥ على المساواة بين الجنسين لإمكان إدراج النساء، والفتيات والشابات بصورة كاملة في هذه الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

## التوصيات

وختاما، تحث باكس روماننا الدول الأعضاء على ما يلي:

(أ) أن تفي بالتزامها بالتعجيل بالتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو الجمل في قرار الجمعية العامة ٦٨/٦، بشأن الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة

المعقودة لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تحقق العديد من الغايات أو باتت في المتناول، يلزم القيام بعمل سياسي أقوى إذا أُريد لهذا التعجيل أن يفضي إلى أي تنمية بشرية مثمرة للنساء، والفتيات والشابات.

(ب) إتاحة الفرصة للشابات والفتيات للقيام بدور في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد كانت المنظمات التي يقودها الشباب وتخدم الشباب أداة فعالة في التنمية. ومن الأهمية بمكان أن تسلم الدول الأعضاء بجهود تلك المنظمات وأن تزودها بآليات أكثر معقولة تستطيع بها تحديد المشاكل التي تواجه خطة التنمية الجارية وتسهم في بناء نموذج تنمية جديد، ينبغي أن يشمل سياسات تمكينية محددة تساعد على تفعيله.

(ج) الأخذ بالتوصية الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيعة المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تضمنت دعوة إلى ثورة بيانات والبدء في جمع بيانات موزعة جنسانيا وعمريا على السواء على امتداد كافة الأهداف الإنمائية، الجارية منها والمقبلة. ولا يمكن أن تقاس التنمية قياسا فعالا إلا إذا كانت البيانات موثوقة، ودقيقة وخاصة بفتات مستهدفة.

(د) إصلاح الأطر القانونية المحلية لتستوعب احتياجات النساء، والفتيات والشابات، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم. ويجب أن تكون القوانين مناصرة للمرأة، وإذا أُريد للتعليم أن يؤدي إلى تمكين النساء، والفتيات والشابات، فالحاجة تدعو إلى إصلاح الأطر القانونية مع أخذ احتياجاتهن في الحسبان. ويتعين أن تكون بيئات التعلم حساسة للمتطلبات الفريدة للفتيات طوال المراحل المختلفة من سن المراهقة.

(هـ) إصلاح الأطر القانونية المحلية لتلبية احتياجات المرأة في مكان العمل وحماتها من التمييز القائم على نوع الجنس. ولكي تكون أماكن العمل شاملة للمرأة بحق وتعزز دورها، تدعو الحاجة إلى أن تلي احتياجاتها على نحو أفضل. وينبغي تعزيز وتشجيع أماكن العمل الملائمة للطفل وللرضيع، بما في ذلك خيارات الحصول على إجازة الأمومة والأبوة. وعلاوة على ذلك، من المعروف جيدا أن المرأة تحصل على أجر يقل بنسبة ٤٠ في المائة لنفس العمل الذي يؤديه الرجل. ويجب وضع حد لهذا التمييز.

(و) السماح للنساء، ولا سيما الشابات، بأداء دور نشط في صنع القرار على جميع مستويات المجتمع. ويجب أن تضمن الحكومات اشتراك النساء، والفتيات والشابات بصورة كاملة وفعالة في المداورات السياسية. ويجب السماح للشابات بوجه خاص أن يكون لهن رأي في القرارات التي تؤثر على حياتهن لسنوات قادمة.

(ز) السماح للنساء، والفتيات والشابات اللائي يعشن في مخيمات اللاجئين واللائي يعانين من آثار النزاع المسلح بالاشتراك في برامج تعليمية معقولة لتمكينهن من أن يصبحن أطرافاً فاعلة رئيسية في بناء السلام. ومن الممكن أن يصبح الشباب عناصر سلام، وينبغي إتاحة الفرصة للشابات والفتيات بوجه خاص لبناء الجسور بين المجتمعات المحلية المتصارعة.

(ح) وقف العنف الجنسي بجميع أشكاله وبصورة مطلقة، سواء كان أثناء النزاع المسلح أم لا. وستختلف النهج في السياقات المختلفة ولكن يجب على الدول الأعضاء أن تعالج بنشاط جميع العوامل المؤدية إلى العنف الجنسي.

---